

Distr.: General
13 April 2012
Arabic
Original: French

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٢

نيويورك، ٢٧-٢ تموز/يوليه ٢٠١٢

البند ٢ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

الجزء الرفيع المستوى: الاستعراض الوزاري السنوي

رسالة مؤرخة ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٢ موجهة إلى رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي من الممثل الدائم للجزائر لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أقدم إليكم طيه التقرير الوطني للجزائر الذي أُعد للاستعراض الوزاري السنوي لدورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي الموضوعية لعام ٢٠١٢ التي ستقدم أثناءها الجزائر عرضا وطنيا طوعيا.

وأرجو ممتنا تميم التقرير بوصفه وثيقة من وثائق الدورة.

(توقيع) مراد بن مهدي

السفير

الممثل الدائم



مرفق الرسالة المؤرخة ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٢ الموجهة إلى رئيس المجلس
الاقتصادي والاجتماعي من الممثل الدائم للجزائر لدى الأمم المتحدة
تعزيز القدرات الإنتاجية، والعمالة، وتوفير العمل اللائق من أجل القضاء على
الفقر في سياق نمو اقتصادي شامل للجميع ومستدام ومنصف على جميع
المستويات لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية
التقرير الوطني للجزائر لعام ٢٠١٢

موجز

مكنت نتائج السياسات المتعلقة بالتنمية البشرية والنمو الاقتصادي الجزائر من أن تحتل في عام ٢٠١٠ أحد المراكز العشرة الأولى في العالم من حيث التقدم المحرز في الدليل القياسي للتنمية البشرية. والتحدي الذي تسعى الجزائر إلى رفعه اليوم هو استدامة عملية التنمية الاقتصادية، ومن ثمة، عملية التنمية البشرية، وذلك بتنويع مصادر النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل.

وللجزائر، منذ ما يربو على عقد من الزمن، إطار للاقتصاد الكلي مستقر، وهي تتقدم، في الآن نفسه في مسار التنمية البشرية بخطى حثيثة. وبشكل خاص أكدت، خططها دعم النمو اللتان طبقتا في الفترة بين عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٩، وكذلك الخطة الخماسية للفترة ٢٠١٠-٢٠١٤، على تطوير الهياكل الأساسية، ولا سيما في مجال توفير المساكن، وإنجاز مشاريع كبرى هيكلية في قطاع الأشغال العامة وفي تعبئة الموارد المائية. وساهمت البرامج التكميلية لتنمية مناطق المرتفعات والجنوب، من جهتها، في التنمية المتوازنة للأراضي الوطنية. وهذه البرامج المتعلقة بالهياكل الأساسية، والموازية للتدابير المتخذة لتعزيز التضامن الوطني والنهوض بالمرأة، أتاحت للجزائر بلوغ بعض الأهداف الإنمائية للألفية قبل موعد استحقاقها.

وساهم بناء هذه الهياكل الأساسية للتنمية البشرية بشكل كبير في خلق فرص العمل بتحفيز بعض قطاعات النشاط، مثل قطاع البناء والأشغال العامة أو الصناعة أو السياحة. ومكن كذلك من وضع أسس تنمية اقتصادية بأن وضع تحت تصرف المؤسسات الممتلكات العامة والهياكل الأساسية اللازمة لدعم قدراتها الإنتاجية وطاقاتها على خلق فرص العمل.

واقترضت استدامة عملية التنمية البشرية، وخصوصا عملية خلق فرص العمل، إعمال استراتيجية تنمية اقتصادية أتاح تحقيق تحولات هيكلية هامة في الاقتصاد الوطني. وتعلقت هذه التحولات بتطوير النظام المصرفي والمالي، وإمكانية حصول المؤسسات على العقارات الصناعية، وتنظيم سوق السلع والخدمات لتعزيز المنافسة، وتيسير بعث مؤسسات جديدة.

ولا يمكن لهذه الإصلاحات الهيكلية، مهما كانت ضرورية، أن تفضي إلى نمو إلا إذا صاحبته سياسات لتنشيط الاقتصاد الوطني. وتمثل أحد أبعاد هذه السياسات في دعم القدرات الإنتاجية للمؤسسات الخاصة لمواجهة المنافسة في اقتصاد وطني منفتح انفتاحا كبيرا على الأسواق العالمية. وفي هذا الإطار، تشجع سياسة تأهيل المؤسسات الخاصة الاستثمار، ولا سيما الاستثمار غير المادي للمؤسسات، وتوجهها في الإجراءات المتخذة لضمان الجودة وفي منحها شهادات التصديق، وتساند تدريب موظفيها. وبدأ أيضا تنفيذ تدابير لتصحيح وضع المؤسسات العامة وتنشيطها عندما تكون لهذه المؤسسات إمكانات تطور ثابتة وتعمل في قطاعات استراتيجية من الاقتصاد. وتمثل هذه المؤسسات العامة المنفتحة على الشراكات بعد تأهيلها، حافزا قويا لإنعاش النمو في قطاعات توفر، على غرار الصناعة، أدوات إيجابية للاقتصاد في مجمله.

وأتاح جميع هذه السياسات، سواء في بعدها الشامل أم في المستوى القطاعي، مساندة خلق فرص العمل الاقتصادي بشكل قوي وتخفيض معدل البطالة إلى الثلث أثناء العقد الماضي.

وأمام تزايد الطلب في مجال العمالة، أكملت هذه الاستراتيجية بإنفاذ سياسات نشطة لسوق العمل. فتم اتخاذ إجراءات مختلفة وجرى تعزيزها طيلة عام ٢٠١١ لزيادة تيسير الاستثمار الذي يشكل العماد الأول للسياسة الوطنية في مجال العمالة، ولتأهيل الشباب وإدماجهم مهنيا ومساعدة الدولة للباعثين الشباب على إنشاء مشاريع.

أولا - مقدمة

١ - الجزائر هي أكبر بلد في أفريقيا وفي العالم العربي من حيث المساحة. وينقسم الإقليم الوطني، على الصعيد الإداري، إلى ٤٨ ولاية هي مجتمعات محلية إقليمية تصرف شؤونها مجالس شعبية منتخبة. وتتمتع الجزائر أيضا التي تمتلك موارد نفطية وغازية هامة تجعل منها ثاني أكبر مصدر أفريقي للنفط، بموقع جغرافي متميز: فهي تقع في وسط المغرب العربي، وتمثل بوابة الدخول إلى القارة الأفريقية.

٢ - وإثر الصدمة الارتدادية التي انهارت بسببها أسعار النفط عام ١٩٨٦، نفذت الجزائر مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية هدفت إلى استبدال الآليات القائمة على السوق بالإدارة المنظمة للاقتصاد. وأتاحت هذه الإصلاحات إحراز تقدم كبير على مستوى استقرار الاقتصاد الكلي. وأتاحت كذلك تحولات اقتصادية ومؤسسية هامة عن طريق تخلي الدولة عن تدخلها المباشر في الاقتصاد وتأكيد حرية بعث المشاريع والدور القيادي للمؤسسات الخاصة في التنمية الاقتصادية الوطنية.

٣ - ولئن أتاحت عمليات التكيف والإصلاحات الاقتصادية التي نُفذت استقرار المؤشرات الكبرى للاقتصاد الكلي وفتحت آفاقا جديدة أمام البلد، فقد تبين مع ذلك أنها ليست كافية لدفع النمو بشكل دائم وللتقليص من البطالة التي بلغ معدلها في أواخر التسعينات مستويات تبعث على القلق.

٤ - ولمواجهة هذا الوضع الاجتماعي الناشئ عن القطيعة التي حدثت مع النمط القديم في أداء الاقتصاد، ركزت الاستراتيجية الإنمائية التي نُفذت في السنوات ٢٠٠٠ على البعد البشري لسكان روعتهم ١٠ سنوات من الإرهاب. وانطلقت مشاريع ضخمة لتطوير الهياكل الأساسية في إطار خطة دعم الانتعاش الاقتصادي (٢٠٠١-٢٠٠٤)، والخطة التكميلية لدعم النمو (٢٠٠٥-٢٠٠٩)، وخطة التنمية الخماسية الجارية (٢٠١٠-٢٠١٤). وتعلقت هذه البرامج بقطاعات اجتماعية واقتصادية أتاحت بالخصوص تكثيف شبكة الطرقات والطرق السريعة، وتيسير حصول السكان على مسكن والتقليص من مدن الأكواخ بإنجاز أكثر من مليون وحدة سكنية بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٩، وبتعبئة أكبر للموارد المائية التقليدية وغير التقليدية التي أتاحت زيادة للموارد المتوفرة للري وبمياه الشرب. ووضعت أيضا برامج تكميلية لفائدة مناطق الجنوب والمرتفعات التي تفتقر إلى دعم خاص من الدولة.

٥ - ورافق تطوير الهياكل الأساسية من أجل تلبية احتياجات السكان الأساسية اتخاذ ترتيبات مؤسسية لدعم التضامن الوطني وتعزيز دور المرأة في التنمية. وفي مجال مكافحة بطالة الشباب، بعث جهاز جديد للمساعدة على الاندماج المهني لدعم خلق فرص العمل. وأدت مجموعة السياسات هذه إلى تحسن ملموس في مستوى التنمية البشرية. فارتفع الدليل القياسي المعني من ٠,٦٠٢ إلى ٠,٦٧٧، بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٠، مما أتاح مواصلة إن لم يكن تعجيل حركية التدارك التي جعلت الجزائر في مصاف الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة وفق مقاييس الأمم المتحدة.

٦ - وغدا هذا التقدم ممكنا بفضل تنفيذ سياسة اقتصادية استهدفت، من جهة، تنمية القدرات الإنتاجية للبلد وتكريسها لخلق فرص العمل والحد من الفقر، ومن جهة أخرى استدامة عملية التنمية البشرية في اقتصاد مثل اقتصاد الجزائر الذي من المطلوب أن يقل فيه اعتماد النمو الاقتصادي والعمالة على الموارد الطبيعية.

ثانيا - استراتيجية التنمية الوطنية

٧ - خلال العقد الماضي، جرى تنفيذ استراتيجية شاملة تستند إلى ركنين هما النمو الاقتصادي وتعزيز التنمية البشرية، وذلك باستغلال حركية الاستقرار الاجتماعي واستعادة التوافق الوطني تدريجيا.

ألف - استراتيجية التنمية الوطنية

٨ - تهدف السياسة الاقتصادية، في إطار التنمية الجديد هذا إلى:

(أ) إكمال التحولات الهيكلية بـ:

- تطوير نظام مالي يرقى إلى مستوى التوسع الذي شهده الادخار الوطني بتحديث النظام المصرفي وافتتاحه وتعزيز السوق المالية؛
- إعادة تنظيم سير سوق العقارات الاقتصادية لتحسين وصول الجهات الفاعلة الاقتصادية؛
- تنظيم أفضل لأسواق السلع والخدمات لتكثيف المنافسة والتقليص من فئات الأنشطة غير الرسمية.

(ب) تسريع نسق النمو الاقتصادي بتنفيذ سياسة لإنعاش القدرات الإنتاجية تدور حول المحاور التالية:

- اعتماد قوانين تشجع على الاستثمار الخاص؛
- الدعوة إلى الاستثمار الدولي بتكريس مبدأ عدم التمييز بين الاستثمار الخاص المحلي والاستثمار الدولي؛
- تعزيز قدرات القطاع الخاص لدعم تكثيف المنافسة في مواجهة انفتاح الأسواق الذي أنشأته مختلف اتفاقات التبادل الحر الإقليمية؛
- تحديث المؤسسات العامة في القطاعات ذات الأولوية وتنشيطها وفتح رأس مالها في إطار شراكة بين القطاعين العام والخاص تحمي العمالة وتطور أنشطة المؤسسة؛
- تنفيذ سياسة وطنية لتعزيز البحث العلمي العام والابتكار الصناعي وتوفير الظروف التي تسمح بنشوء نظام ابتكار وطني.

باء - استراتيجيات التنمية البشرية

- ٩ - إذا كانت الإصلاحات والتنشيط الاقتصادي ركني الاستراتيجية الإنمائية الوطنية، فإنهما لا يمثلان غاية في حد ذاتهما، ويجب توثيق ارتباطهما بأهداف التنمية البشرية. ومن ثم، شرعت الجزائر وبالتوازي مع سياسات التحول الهيكلي والنمو الاقتصادي، في إنجاز برنامج طموح يهدف إلى تعجيل التنمية البشرية باتخاذ إجراءات الغرض منها:

تطوير الهياكل الأساسية للتنمية البشرية

- ١٠ - كانت مختلف برامج تطوير الهياكل الأساسية التي بدأت منذ السنوات ٢٠٠٠ والبرامج التكميلية لمناطق المرتفعات والجنوب مشاريع هامة تمحور حولها تطوير الهياكل الأساسية وتحديثها. وشمل هذا الجهود جميع القطاعات وبالخصوص قطاع النقل البري والسكك الحديدية، وبناء المساكن، وإنجاز الهياكل الأساسية التربوية والصحية، وتعبئة الموارد المائية التي أتاحت الترفيع في معدل التزود اليومي بالماء لكل شخص من ١٢٣ لترا إلى ١٦٨ لترا في ظرف ١٠ سنوات، ووضعت بذلك حدا لحالة الإجهاد المائي التي شهدتها الجزائر. وأثناء الفترة ٢٠١٠-٢٠١٤، ستخصص الجزائر قرابة نصف الاستثمارات العامة في التجهيز، أي ١٤٠ بليون دولار، للهياكل الأساسية للتنمية البشرية. ويُبرر هذا الاختيار حتما بضرورة الاستجابة لطلب اجتماعي في أوج توسعه. ولكن يبرره أيضا التوق إلى وضع الإنسان، بتوقعاته وتطلعاته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، في صلب الثروة الوطنية.

مساندة خلق العمالة بتوخي سياسات نشطة لسوق العمل

١١ - يهدف هذا المحور الثاني لاستراتيجية التنمية البشرية إلى تشجيع خلق فرص العمل بمرافقة الأفراد في البحث عن عمل، والإدماج المهني للشباب الذين يسعون للحصول على عمل، ودعم التكوين المهني، ومختلف الإجراءات التي تشجع على بعث المشاريع وحث المؤسسات على خلق مواطن عمل جديدة.

تعزيز التضامن الوطني

١٢ - تهدف السلطات العامة، بتعزيز التضامن الوطني، إلى تشجيع القيم التي تركز التوافق داخل المجتمع وتحث على الترابط بين أعضائه. وقد أنشئت وزارة التضامن الوطني والأسرة التي تتمثل مهمتها في تطوير التضامن الوطني وإدامته. بموجب القانون تجاه أضعف الفئات في المجتمع عن طريق برامج متعددة الأبعاد لدعم التنمية التضامنية.

تشجيع استقلالية أكبر للمرأة وزيادة مشاركتها في التنمية الوطنية

١٣ - يكرس الدستور الجزائري بلا لبس المبدأ الأساسي المتمثل في تساوي جميع المواطنين أمام القانون دون أي شكل من أشكال التمييز، ولا سيما التمييز القائم على الجنس. وتندرج السياسة الجزائرية لتعزيز حقوق المرأة في هذا الإطار، وكذلك في إطار الالتزامات التي تعهد بها بلدها، وذلك عبر انضمامه، بالخصوص، منذ ١٩٩٦ إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وأسندت مهمة تعزيز دور المرأة إلى الوزيرة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة المكلفة بتصور السياسة الوطنية في هذا المجال وتنفيذها ومتابعتها بالتنسيق مع مختلف المؤسسات الوطنية ومختلف الشركاء، ولا سيما المجتمع المدني ووسائل الإعلام.

١٤ - وأخيرا ينبغي أن نؤكد أن استراتيجية التنمية هذه تقوم على نهج يشجع الحوار الاجتماعي. ويعتبر هذا الحوار أفضل إطار لاحتواء أوجه القصور في الأسواق والسياسات العامة. وفي هذا السياق، أعدت الجهات المعنية (الحكومة والأطراف الاجتماعية) ميثاقا وطنيا اقتصاديا واجتماعيا، وانهقدت لقاءات ثلاثية الأطراف (عددتها ١٤) وثنائية (عددتها ١٣) ضمت الحكومة والاتحاد العام للعمال الجزائريين وممثلي أرباب العمل بغية تبادل التصورات والنهج، والتوصل إلى وضع مشروع تنمية توافقي، وتحديد التعديلات اللازمة إدخالها، عند الاقتضاء، على السياسات التي يجري تنفيذها.

الميثاق الوطني الاقتصادي والاجتماعي

١٥ - جرى التوقيع على الميثاق الوطني الاقتصادي والاجتماعي عند انعقاد أعمال اللقاء الثلاثي لعام ٢٠٠٦. ويتيح الميثاق، بتوحي نهج شامل، إشراك منظمات أرباب العمل ومنظمات العمال في تنفيذ برنامج التنمية الوطني.

١٦ - ويؤكد الميثاق الوطني الاقتصادي والاجتماعي، في محاوره الكبرى، أن التنمية تدمج، في نفس الوقت، البعدين الاقتصادي والاجتماعي. وهو أيضا التزام بحشد القدرات الوطنية لخدمة التنمية الأكثر عدلا اجتماعيا. ويكرس الميثاق الوطني الاقتصادي والاجتماعي، بوضوح تام، المؤسسة بوصفها المركز الرئيسي لتوليد الثروة الوطنية والعمالة.

ثالثا - السياسات والإجراءات المتبعة لتنمية القدرات الإنتاجية والعمالة

١٧ - تمثل تنمية القدرات الإنتاجية للبلد شرطا مسبقا لعملية التنمية البشرية، وخاصة لخلق عمالة منتجة بطريقة مستدامة. ويعبر هذا عن الاستدامة الضرورية التي يجب أن تضاف على التنمية البشرية لجعلها عملية دائمة تصمد أمام التقلبات الظرفية.

ألف - سياسات تعزيز القدرات الإنتاجية

سياق الاقتصاد الكلي الملائم لتنشيط النمو

١٨ - تمكنت الجزائر بفضل الإصلاحات الاقتصادية التي أجريت والبيئة الخارجية الملائمة من الاستفادة من إطار متين للاقتصاد الكلي. وفي سنة ٢٠٠٦، وبفضل ارتفاع معدل الادخار الوطني، والتحكم في التضخم، واحتواء أسعار الفائدة، وتوازن أسعار الصرف، والحجم الكبير للاحتياطي من العملات الأجنبية، احتلت الجزائر المرتبة الثانية في العالم حسب ترتيب المنتدى الاقتصادي العالمي نظرا لأدائها في مجال الاقتصاد الكلي. زيادة على ذلك، انخفضت الديون الخارجية للجزائر من ٢٨,١ بليون دولار في عام ١٩٩٩ إلى ٤٨٠ مليون دولار في عام ٢٠٠٩.

١٩ - وتمكنت الجزائر من تحويل هذا الإطار الملائم للاقتصاد الكلي إلى نمو اقتصادي مطرد. ودون احتساب المواد الهيدروكربونية، يتواصل النمو الاقتصادي بنسق قوي بنسبة ٥ في المائة في السنة منذ عقد من الزمن، وبلغ ذروته بنسبة ٩,٣ في المائة عام ٢٠٠٩. ومن الآثار الإيجابية لهذا التطور زيادة الناتج المحلي الإجمالي الفردي. فقد ارتفع مؤشر مستوى المعيشة هذا، وهو ثالث مكونات الدليل القياسي للتنمية البشرية، من ٦٠٩٠ دولارا من

دولارات الولايات المتحدة إلى ٧ ٤٢٠ دولارا، وذلك بالتساوي مع القدرة الشرائية بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٩ (بالقيمة الثابتة للدولار لعام ٢٠٠٥).

٢٠ - وقد جرى تعزيز هذا النمو الاقتصادي القوي الذي لا يشمل المواد الهيدروكربونية بجهود الاستثمار التي يبذلها البلد في تنمية الهياكل الأساسية الاجتماعية والاقتصادية. وبفضل الآثار المضاعفة لمختلف برامج الاستثمارات العامة، سجل قطاع البناء والأشغال العامة متوسط نمو يفوق ٩ في المائة في السنة بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠١٠. وأسهمت قطاعات أخرى أيضا في هذا النمو الاقتصادي المطرد، منها القطاع المائي.

٢١ - ولم تسفر الجهود الكبيرة المبذولة في مجال التنمية البشرية عن نمو اقتصادي قوي فحسب، بل مكنت أيضا من خلق عدد كبير من فرص العمل. فقد أتاحت الخطة الأولى لدعم النمو الاقتصادي بين عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٤ خلق ما يقدر بـ ٧٥٠ ٠٠٠ وظيفة مباشرة خلال الفترة. وتسارعت أيضا وتيرة خلق فرص العمل في قطاع البناء والأشغال العامة، حيث سجلت معدل نمو سنوي متوسط يفوق ٩ في المائة خلال الفترة من عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠١٠.

٢٢ - وتستمد سياسة النمو الاقتصادي عن طريق تنمية الهياكل الأساسية أساسها المنطقي من فرص العمل التي تخلقها والتنمية البشرية التي تسهم فيها. وهي تجدد مبررا أيضا في الآثار الخارجية الإيجابية التي تولدها المؤسسات إذ تضع تحت تصرفها الممتلكات العامة (الهياكل الأساسية) التي لا غنى عنها في تعزيز قدراتها الإنتاجية. إلا أنه نظرا لكونها تعتمد في تمويلها أساسا على ميزانية الدولة التي تعتمد بدورها كثيرا على عائدات المواد الهيدروكربونية، تتعرض هذه السياسة لخطر التراجع في حال تدهور الأوضاع الاقتصادية. وقد دفع موطن الضعف هذا بالسلطات العامة إلى وضع برامج متنوعة تمكن من تدعيم النمو، حتى لا يتوقف فقط على سياق الاقتصاد الكلي، مهما كان هذا الأخير موافيا.

استراتيجية استدامة النمو الاقتصادي

٢٣ - إذا كان تدخل الدولة ضروريا لتنشيط النمو الاقتصادي وضمان التنمية البشرية من أجل تدارس حالات العجز الاقتصادي والاجتماعي التي خلفتها أزمة دامت عقدا من الزمن، فإن هذا لا يمنع أن المكان الوحيد لخلق الثروة يبقى المؤسسة. فالمؤسسة هي الوحيدة القادرة عن طريق المبادرة الحرة التي يضطلع بها على استدامة النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل الضرورية لامتصاص البطالة، والعدد المتزايد من الشباب الذين يدخلون سوق العمل كل سنة. وكل البرامج التي وضعتها السلطات العامة تستمد أسسها من ضرورة أن تضطلع المؤسسة بمسؤولية النمو وخلق فرص العمل بأن تحل محل آليات الإنفاق العام.

٢٤ - وفي إطار هذا التدخل، تركز برامج تدعيم النمو الاقتصادي على المحاور التالية:

تخفيض تكلفة الاستثمار من أجل تشجيع تنمية النشاط الاقتصادي وخلق العمالة

٢٥ - ارتكزت سياسة تنمية الاستثمار على ثلاثة محاور كبرى ترمي إلى: (أ) تخفيض تكلفة الاستثمار بواسطة تدابير ضريبية تحفيزية؛ (ب) رفع الحواجز أمام دخول المستثمرين الجدد بتنظيم أفضل للأسواق؛ (ج) تيسير وصول المستثمرين إلى أسواق عوامل الإنتاج.

٢٦ - وتكرس جميع قوانين الاستثمار المتعاقبة منذ سنة ١٩٩٣ حرية بعث المشاريع. وهي تنص أيضا على أحكام ترمي إلى زيادة جاذبية الاقتصاد الجزائري. وهكذا، وسع مرسوم سنة ٢٠٠٦ نطاق الامتيازات المقدمة إلى المستثمر لتشمل مرحلة استغلال مشروعه وبذلك أصبحت فترة الإعفاء من بعض الرسوم الجمركية والضرائب تمتد إلى ست سنوات متتالية. زيادة على ذلك، تكون الامتيازات الممنوحة لمشاريع الاستثمار ذات المصلحة الوطنية موضوع اتفاق يجري التفاوض حوله بين المستثمر والدولة الجزائرية. وأخيرا جرى تخفيف الضغط الضريبي على المؤسسة، إذ انخفضت ضريبة الأرباح المتأتية من إنتاج السلع والخدمات من ٢٥ في المائة سنة ٢٠٠٨ إلى ١٩ في المائة سنة ٢٠١١. وقد أتاحت هذه المجموعة من الأحكام الزيادة في فرص الاستثمار، ومن ثم في خلق فرص العمل.

٢٧ - وإلى جانب هذه التدابير الرامية إلى خفض تكلفة الاستثمار، تجري إقامة مؤسسات لكي تضطلع بتنظيم المواقع المهيمنة ورفع الحواجز أمام دخول مستثمرين جدد. ويسهم قانون المنافسة، وإقامة مجلس المنافسة، وإنشاء وكالات لتنظيم قطاعات مثل الطاقة والغاز أو الاتصالات السلكية واللاسلكية أو المناجم في إزالة العراقيل التي تحول دون التنافس، من أجل تعزيز المنافسة وتنمية الاستثمار.

٢٨ - ويتعلق المحور الثالث لسياسة تنمية الاستثمار بتيسير إمكانية الوصول إلى عوامل الإنتاج، ف كثيرا ما تُذكر قروض الاستثمار وإمكانية الوصول إلى سوق العقارات الصناعية من بين المعوقات الرئيسية الكبرى التي تواجه تنمية الاستثمار ونمو المؤسسات. وقد شكلت زيادة الكفاءة في استخدام هذه الموارد وإمكانية الحصول عليها من طرف الجهات الفاعلة الاقتصادية أحد المشاغل الرئيسية للسلطات العامة ودفعها إلى:

- إنشاء ٣٩ منطقة صناعية متكاملة جديدة، وبخاصة حول شبكات الطرقات السريعة، مما سيؤدي في نهاية المطاف إلى الحد من معوقات استغلال الأراضي للأنشطة الاقتصادية؛

- منح امتيازات الأراضي الصناعية بالتعامل المباشر إلى المؤسسات، وذلك بأسعار منخفضة، بل مقابل الدينار الرمزي في حالة المناطق التي تتطلب دعماً من الدولة.

مجموعة تدابير دعم تمويل استثمارات المشاريع الصغيرة والمتوسطة

- ٢٩ - شمل أحد محاور التحولات الهيكلية في الاقتصاد الجزائري بتنمية القروض المقدمة إلى المؤسسات. وفي هذا الإطار، جرى اتخاذ مجموعة من تدابير دعم تمويل استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومنها:
- إنشاء صندوق وطني للاستثمار برصيد يعادل ٢ بليون دولار وبوسعه حشد قروض تفوق ٢٠ بليون دولار ويمكنه الاشتراك في رؤوس أموال المؤسسات؛
- القيام على صعيد كل ولاية من الولايات الثماني والأربعين، بإنشاء صناديق استثمار الولايات، التي يمكنها التدخل برأس مال مجازفة؛
- قيام البنوك التجارية العامة بإنشاء فروع متخصصة في الاستثمار (شركات رؤوس الأموال الاستثمارية والإيجارات)؛
- قيام خزانة الدولة بخفض سعر الفائدة على قروض الاستثمار ومواءمتها حسب المناطق التي تُنشأ فيها المشاريع.
- ٣٠ - وتنضاف إلى هذه التدابير ضمانات القروض الممنوحة للمؤسسات من طرف صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن طرف صندوق ضمان قروض الاستثمارات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

دعم تنمية المؤسسات الخاصة

- ٣١ - أدى العجز التنافسي أمام الواردات المنافسة بالمؤسسات الوطنية إلى العزوف عن القطاعات المفتوحة أمام المنافسة الدولية، وخاصة عن الصناعة، وهو قطاع ترتفع مع ذلك مردوديته الاجتماعية بفضل الآثار الخارجية التي يولدها في ما يتعلق بنشر التكنولوجيا وخلق فرص العمل. وقد شكل "تحسين المؤسسات"، كمجموعة برامج لتعزيز قدرات المؤسسات، أحد جوانب تصدي السلطات العامة لهذا التدهور في القطاع الصناعي.

برنامج تعزيز القدرات الإنتاجية للمؤسسات

- ٣٢ - اعتمد مجلس الوزراء البرنامج الوطني لتحسين المؤسسات في سنة ٢٠١٠، وهو يرمي إلى تعزيز القدرات الإنتاجية للمؤسسات لمواجهة منافسة قطاع الواردات الناجمة عن

الاتفاقات الإقليمية للتبادل الحر. وتتكون سياسة التحسين من عدة برامج، يستهدف كل منها جانباً معيناً من جوانب عمل المؤسسة. وتوجه البرامج بشكل خاص إلى مساندة الإجراءات لتشخيص المؤسسة، وتعزيز الاستثمارات المادية وغير المادية، ودعم تدريب الموظفين وتقديم المساعدة التقنية (الدعم في مجالات التصدير وإصدار الشهادات للمؤسسات واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات).

٣٣ - ومن ناحية الاقتصاد الوسطي، تهدف سياسة التحسين إلى إدخال تحسينات على البيئة المؤسسية للمؤسسة.

٣٤ - وتقوم الوكالة الوطنية لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدور الجهة المسؤولة عن تنفيذ البرامج.

٣٥ - ويشمل البرنامج ٢٠ ٠٠٠ مؤسسة على مدى السنوات الخمس المقبلة، وهو ما سيستلزم دعماً تمويلياً من الدولة قدره ٣٨٦ بليون دينار (٥,٣ بلايين دولار).

إصلاح وتنشيط المؤسسات العامة في القطاعات الواعدة

٣٦ - المؤسسات العامة مهيمنة في القطاع الصناعي الذي يحمل، بحكم طبيعته، عوامل تكنولوجية وتنظيمية بالنسبة للاقتصاد الوطني برمته. لهذا بدأ اتخاذ تدابير إعادة تنظيم المؤسسات العامة، من خلال تشكيلها صلب مجموعات صناعية كبيرة، عندما تنشط هذه المؤسسات في ميادين استراتيجية (إنتاج الإسمت؛ وإنتاج الأدوية؛ والبناء، والأشغال العامة والهيدروليات) وتكون لها طاقات كامنة حقيقية للتنمية، ويمكن لهذه الشركات، بعد تحسينها بتنفيذ خطة تنمية، أن تفتح للشراكة الوطنية والدولية. ويمكن لهذه المؤسسات، التي تخضع لشروط قواعد السوق والمنافسة العالمية، أن تساهم في تنشيط الإنتاج الوطني لتعويض الواردات في سياق اقتصاد مفتوح، وأن تشارك بالتالي بنشاط في إنعاش عملية خلق العمالة.

تكثيف النسيج الصناعي بزيادة التكامل الصناعي

٣٧ - تركّز تكثيف النسيج الصناعي الرامي إلى تقليص الواردات وجعل عملية التصنيع وخلق فرص العمل أمراً محلياً على محورين: التكامل بين الشعب الصناعية وتطوير التعاقد من الباطن على الصعيد الوطني.

٣٨ - إن الجهاز المعروف بالتفكيك الكامل/التتابعي (complete/sequential knock-down) هو دعم الدولة للمؤسسات الصناعية من أجل التشجيع، عن طريق تدابير ضريبية، على عودة شعب الإنتاج إلى الازدهار وهي هم القطاعات الكثيفة الاستخدام لليد العاملة (الإلكترونيات والميكانيكا)، وتسمح للمؤسسات العاملة في هذه القطاعات، والموجودة

عموما في الأجزاء الأخيرة من عملية التحويل الصناعي، بأن تحتل، على الأمد الطويل موقعا أفضل، في سلسلة القيمة. وقد جرى، في السنوات الأخيرة، توسيع نطاق هذه الآلية التي ساهمت في ازدهار هذه القطاعات الكثيفة الاستخدام لليد العاملة لتشمل تركيب الحواسيب الخفيفة.

٣٩ - ويجري أيضا تحفيز التعاقد من الباطن على الصعيد الوطني، الذي يسبب تكثيف النسيج الصناعي وخلق فرص العمل من حيث أنه يشكل واحدا من المعايير الخاصة بتنظيم عمليات الشراء العامة. ويجري أيضا دعم تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المراحل النهائية للمشاريع الكبرى إذ ينظر إليه على أنه واحد من معايير الاستفادة من المزايا التي توفرها الاتفاقية، ولا سيما بالنسبة للاستثمارات في القطاعات الكثيفة الاستخدام للطاقة والمستفيدة من السعر الوطني التفضيلي للطاقة.

الاستراتيجيات القطاعية

٤٠ - تُكمل هذه المجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى تنشيط مصادر النمو وتنويعها بتنفيذ استراتيجيات قطاعية. فمن هذا المنطلق، اعتمدت مختلف القطاعات مخططات رئيسية حتى أفق عام ٢٠٢٥ تدخل في إطار المخطط الوطني لتهيئة الإقليم. وهكذا، وضع قطاع السياحة برنامجا محددا للتنشيط من المفروض أن يسمح له، على غرار الدول المجاورة، بأن يؤدي دوره في تنويع مصادر النمو. ويتوقع قطاع الصناعة، في الإطار نفسه، تطوير الأنشطة المتعلقة بالتحويل الإنتاجي للموارد الأولية ويدعم ارتفاع مستوى قيمة بعض أنشطة التحويل الأخير (التجميع أو التعبئة). وهو يوفر كذلك الظروف اللازمة لظهور صناعات جديدة (صناعة السيارات، وصناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومصادر الطاقة المتجددة). وتعد السياسات الزراعية والريفية الشق القطاعي الآخر من استراتيجية التنمية الوطنية. تهدف هذه السياسات إلى تحديث القطاع الزراعي في بعدها الاقتصادي، وتنمية الموارد الطبيعية في بعدها الإقليمي، وترمي، في بعدها الاجتماعي، إلى تحسين أحوال معيشة السكان وتحقيق استقرار السكان في المناطق الريفية وتعزيز مواطن العمل القائمة وخلق فرص عمل جديدة بفضل الآثار الناجمة عن تطوير الأنشطة الزراعية والريفية على قطاع الخدمات وقطاع صناعات تجهيز المنتجات الزراعية.

٤١ - والدافع الرئيسي لخطة النمو هذه هو وضع أسس عملية خلق فرص عمل محلية مستدامة. ومن هذا المنطلق، تشكل سياسات تعزيز النمو هذه المكون الأساسي للسياسات الوطنية في مجال العمالة. وقد نتج عنها إحداث ٢٥ ٠٠٠ مؤسسة سنويا خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٩.

٤٢ - إلا أن احتياجات العمالة هائلة في بلد لم يبدأ في التحول الديمغرافي إلا في منتصف الثمانينات، ووصل فيه معدل البطالة إلى مستويات نادرة ما تم تسجيلها إذ قارب ٣٠ في المائة من القوة العاملة في عام ٢٠٠٠. وعلاوة على ذلك، فإن التحولات في نظام الإنتاج التي بدأ العمل بها من أجل تطوير القدرات الإنتاجية للاقتصاد هي عمليات تتميز بأوقات استجابة طويلة قبل إعطاء مفعولها الكامل.

٤٣ - كذلك، ومن أجل الحد من التوترات في سوق العمل والحفاظ على التماسك الاجتماعي، نفذت السلطات العامة برامج متعددة الأبعاد، تسمى برامج العمل المؤقت والمساعدة على خلق الأنشطة، ترمي إلى تهيئة الظروف لإدماج الشباب المتقدمين بطلب عمل لأول مرة في سوق العمل.

باء - السياسات الوطنية النشطة لسوق العمل

٤٤ - تعتمد السياسات الوطنية في مجال العمالة على قدرة برامج الهياكل الأساسية على خلق فرص العمل، وعلى تطوير القدرات الإنتاجية للمؤسسات من أجل توليد نمو اقتصادي غني بفرص العمل وكذلك على جميع الآليات العامة للمساعدة على الإدماج المهني وإنشاء المؤسسات والتدريب من أجل تعزيز قابلية التوظيف.

سوق العمل: لحة تاريخية واستعراض الحالة الراهنة

٤٥ - زادت القوة العاملة في سوق العمل خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٠ بمعدل متوسط بلغ ٣ في المائة سنوياً. وقدر لعام ٢٠١٠ بـ ١٠,٨٠ ملايين شخص سنوياً. وتتميز بوجود أغلبية كاسحة من الشباب. وبالفعل، فإن عدد السكان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٩ سنة يمثل، وفق تعداد عام ٢٠٠٨، ٤٠ في المائة من القوة العاملة، وهو ما يمثل انخفاضاً طفيفاً مقارنة بعام ١٩٩٨. وعلاوة على ذلك، وعلى الرغم من بدء عملية استدراك بطيئة، لا تزال العائلات تمثلن ١٥ في المائة فقط من النساء في سن العمل بسبب القيود المتعلقة بالبيئة الاجتماعية في أوسع معانيها. ويقدر أن سوق العمل تسجل سنوياً، في المتوسط، تدفقاً صافياً لـ ٣٠٠ ٠٠٠ شخص.

٤٦ - وانخفضت نسبة الإعالة، التي تمثل نسبة السكان المعالين (الذين تقل أعمارهم عن ١٥ سنة أو تزيد عن ٦٤ سنة إلى السكان في سن العمل، من ٦٨ شخصاً غير عامل لكل ١٠٠ شخص عامل في عام ١٩٩٨ إلى ٤٩ شخصاً غير عامل لكل ١٠٠ شخص عامل في عام ٢٠١٠. وقد تكون إعادة صياغة التركيبة الديمغرافية هذه مواتية من حيث أنها تمثل عرضاً محتملاً من اليد العاملة والموارد البشرية وكذلك من فرص الادخار للبلد (فرصة

ديمغرافية). إلا أن من الممكن في حالة انخفاض نمو أن تزيد من حدة التوترات في سوق العمل، وأن تشكل عوض ذلك عبئا ديمغرافيا.

سياسات دعم العمالة

٤٧ - التزمت الجزائر باتباع سياسات نشطة في مجال العمالة تهدف إلى التشجيع الكامل للعمالة المستدامة والمنتجة. وقد صدقت الجزائر في عام ١٩٦٩ على الاتفاقية ١٢٢ لمكتب العمل الدولي المتعلقة بالسياسات المتصلة بالعمالة التي تقدم الإطار المعياري لوضع السياسات المتعلقة بالعمالة وتنفيذها. وقد قاد تنفيذ برنامج التكييف الهيكلي ما ترتب عن ذلك من تدهور الحالة الاجتماعية للسكان السلطات العامة إلى وضع أجهزة مختلفة لدعم العمالة والدخل. وعرفت هذه الأجهزة منذ انطلاقتها تطورا أتاح لها تحقيق المزيد من الكفاءة. واستحدثت برامج جديدة تمس فئات من السكان مستهدفة على نحو أفضل في حين أنشئت وكالات متخصصة في إدارة مختلف الأجهزة.

٤٨ - وتتمحور سياسات دعم العمالة حول أهداف ترمي إلى ما يلي:

- تطوير عروض العمل مباشرة من خلال برامج خلق الأنشطة أو من خلال إعانات في الأجور؛
- تطوير المهارات المتعلقة بالعمالة باتخاذ تدابير تدريبية للزيادة في قابلية العاطلين عن العمل للتوظيف وتعزيز فرصهم في الحصول على عمل؛
- تعزيز كفاءة مؤسسات سوق العمل من أجل التوصل إلى توافق أفضل بين طلبات العمل وعروض المؤسسات.
- ٤٩ - ولبلوغ هذه الأهداف، نفذت الوزارة المكلفة بالعمالة منذ عام ٢٠٠٨ خطة عمل للنهوض بالعمالة ومكافحة البطالة، وتنقسم الخطة إلى سبعة محاور يحتل فيها دعم توظيف الشباب مكانة متميزة. وتهدف الخطة إلى ما يلي:

- دعم الاستثمار في القطاع الاقتصادي الذي يخلق فرص العمل؛
- تشجيع توظيف الشباب؛
- تشجيع التدريب المؤهل من أجل تيسير الإدماج في سوق العمل؛
- تشجيع سياسات التحفيز تجاه المؤسسات من أجل تعزيز توفير خلق فرص العمل؛
- تحسين إدارة سوق العمل وتحديثها؛

- متابعة آليات إدارة سوق العمل ومراقبتها وتقييمها؛

- إنشاء هيئات التنسيق بين القطاعات وتفعيلها؛

وأنشئت آليات تحفيز أصحابها تعديل الهياكل المؤسسية من أجل تنفيذ خطة العمل هذه. ويمكن جمع هذه الآليات في أربع ركائز كبرى.

الركيزة الأولى: دعم الاستثمار الذي يخلق فرص العمل

٥٠ - يتجسد دعم الاستثمار في تنفيذ استراتيجية التنمية الاقتصادية عن طريق: (أ) الإصلاحات، ولا سيما إصلاح نظام الحصول على القروض والأراضي الصناعية وكذلك طريقة تنظيم واستغلال الأراضي الزراعية العامة لتشجيع الاستثمارات طويلة الأجل، (ب) السياسات الشاملة الخاصة بتعزيز قدرات المؤسسات وتنمية الاستثمار، (ج) السياسات القطاعية التي تشجع تطوير الأنشطة المولدة للعمالة والتي يكون لبلدنا فيها مزايا نسبية.

الركيزة الثانية: جهاز دعم مبادرات إنشاء المؤسسات

٥١ - يشجع هذا البرنامج إنشاء المؤسسات الجديدة. ويستفيد منه الشباب المتراوحة أعمارهم بين ١٩ عاما و ٤٠ عاما (في إطار المؤسسات الصغيرة)، والعاطلون عن العمل المتراوحة أعمارهم بين ٣٠ عاما و ٥٠ عاما (في إطار الصندوق الوطني للتأمين من البطالة) والمواطنون الذين لا دخل لهم أو الذين لهم دخل غير قار، بالإضافة إلى ربات البيوت (في إطار القروض الصغرى). وهو يتجاوب مع صعوبات التمويل المصرفي التي تعاني منها هذه الفئات من السكان. ويستفيد الأشخاص المؤهلون من التدريب طيلة فترة بدء مشاريعهم. وبالإضافة إلى الإسهام الشخصي لهؤلاء الأفراد في رأسمال المشروع، فإنهم يتلقون قروضا بدون فوائد من صناديق خاصة منشأة لهذا الغرض، ويستفيدون من امتيازات ضريبية وشبه ضريبية خلال مرحلة بدء المشروع واستغلاله، بالإضافة إلى خفض سعر الفائدة، إذا اقتضى الحال.

الركيزة الثالثة: جهاز المساعدة في الإدماج المهني ودعم التوظيف

٥٢ - ترمي هذه البرامج التي تُعنى بالشباب المتراوحة أعمارهم بين ١٨ عاما و ٣٥ عاما الذين يبحثون عن أول عمل لهم إلى تشجيع الإدماج المهني للشباب وتحفيز المؤسسات على توظيفهم، من أجل تحويل الوظائف المؤقتة إلى وظائف دائمة ومنتجة.

٥٣ - ويتيح جهاز الإدماج المهني تعيين الشباب في وظائف لدى مؤسسات اقتصادية أو مؤسسات الإدارة العامة أو في مختلف معسكرات العمل المفتوحة للشباب الذين لا مؤهلات لهم، وذلك لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد في المؤسسات والإدارات العامة،

ولمدة سنة واحدة قابلة للتجديد في القطاع الاقتصادي. ويتيح الجهاز لهؤلاء الشباب ثلاثة أنواع من العقود تبعا لمستوى مؤهلاتهم: عقد للشباب حاملي الشهادات العليا والتقنيين السامين، وعقد للشباب خريجي التعليم الثانوي أو الحاصلين على تدريب مهني، وعقد للشباب الذين لا تدريب ولا مؤهلات لهم.

٥٤ - وترمي عقود العمل المدعوم إلى تشجيع استدامة الوظائف بتحفيز المؤسسات العامة والخاصة على توظيف الشباب المستفيدين من جهاز المساعدة في الإدماج المهني. ويأخذ هذا الدعم شكل مساهمة من الدولة في سداد جزء من الأجور التي تدفعها المؤسسات المعنية لهؤلاء الموظفين، وللحد من كلفة التوظيف.

الركيزة الرابعة: جهاز التدريب - التوظيف

٥٥ - يتولى هذا الجهاز التدريب التكميلي للشباب الموظفين في إطار جهاز الإدماج المهني، أو تكييف مؤهلاتهم أو صقلها، وذلك من أجل كفالة تأقلمهم مع الوظائف التي يُعيّنون فيها. ويستفيد هؤلاء الشباب من عقد للتدريب - التوظيف في حدود ٦٠ في المائة لمدة ستة أشهر، على أن يقوم المشغل بتوظيفهم لمدة لا تقل عن سنة واحدة.

٥٦ - ويكتمل هذا الجهاز التدريب والتعليم اللذين توفرهما أصلا وزارة التكوين والتعليم المهنيين في إطار برنامج عملها الوطني لتنظيم الموارد البشرية وتعزيزها. وفي هذا الصدد، أعطت الإجراءات التي اتخذتها هذه المؤسسة مؤخرا زحما جديدا لما يلي:

- تحسين نوعية التدريب والتعليم المهنيين والاستجابة لمتطلبات سوق العمل، وبخاصة بمراجعة التسمية الوطنية للتخصصات والشعب المهنية المتصلة بالتدريب المهني؛
- زيادة التنسيق بين القطاعات بإنشاء مجلس للشراكة في مجال التدريب والتعليم المهنيين، مع فروع إقليمية له من أجل كفالة التشاور بين جميع الجهات المعنية.

الهياكل الأساسية المؤسسية

٥٧ - إن دعم إنشاء فرص العمل مكون أساسي من مكونات سياسة التنمية الوطنية. وحيث يشكل هذا الدعم نقطة التقاء جميع استراتيجيات التنمية القطاعية، فالاضطلاع به يقتضي حتما إشراك جميع الجهات الفاعلة في التنمية.

الإطار المؤسسي لجهاز دعم توظيف الشباب وإنشاء المؤسسات

٥٨ - في قمة الجهاز المؤسسي الناظم لسياسة تعزيز العمالة، هناك اللجنة الوطنية للعمالة التي يرأسها وزير العمل. وتتكون اللجنة، التي هي هيئة للتشاور والتقييم، من أعضاء ينتمون لمختلف القطاعات، وهي مكلفة بإصدار توصيات بشأن جميع المسائل المتعلقة بالعمالة. وعلاوة على ذلك، توجد على الصعيد المحلي لجان لتعزيز العمالة تتولى وضع مبادرات محلية لتعزيز العمالة، وتأخذ في الاعتبار خصوصيات كل منطقة.

٥٩ - واللجنة الوطنية لتعزيز العمالة مكلفة بأنشطة التوظيف ومتابعة تطورات سوق العمل. ويمكن أيضا لهيئات خاصة معتمدة أن تشارك في الجهود الذي يقوم به القطاع العام في مجال التوظيف.

٦٠ - وتتولى وكالات التنفيذ وضع برامج عامة لتعزيز العمالة ومكافحة البطالة. ويستهدف كل منها فئة معينة من السكان.

٦١ - وهكذا، تضطلع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بمهمة تقديم المشورة لباعثي المشاريع من الشباب وتدريبهم على إنجاز مشاريعهم الاستثمارية، وتنفيذ آليات دعم توظيف الشباب وإدارة الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب.

٦٢ - ويتولى الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة دعم إعادة إدماج العاطلين عن العمل المستفيدين من استحقاقات التأمين عن البطالة في حياة العمل. وفي هذا الإطار، يشارك الصندوق في تمويل هؤلاء العاطلين عن العمل المستفيدين من التأمين عن البطالة لخلق أنشطة في مجال السلع والخدمات.

٦٣ - وتتكلف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بتسيير جهاز القرض المصغر. ويتعلق الأمر بقرض بمنح لفئات من المواطنين الذين لا دخل لهم و/أو لهم دخل محدود وغير قار وغير منتظم.

جهاز الإدماج الاجتماعي

٦٤ - اعتمدت السلطات العامة على نسيج جمعياتي يشمل ٣٤ ٠٠٠ جمعية، فوضعت، بالتوازي مع أجهزة دعم الإدماج المهني، برامج لدعم التنمية التضامنية على الصعيد الوطني وعلى الصعيد الإقليمي في المحافظات التي تعاني ضعفا شديدا. وقد استهدفت هذه البرامج الفئات السكانية الضعيفة (الأشخاص ذوو الإعاقة، والشيوخ، والأطفال والنساء في وضعية صعبة...). وفي إطار الحماية الاجتماعية ومكافحة الفقر، أنشئت شبكة اجتماعية لتمكين السكان المحرومين من تلبية احتياجاتهم الأساسية، وذلك في شكل دفع حزمة تعويضات

وتقديم الدعم لأنشطة الإدماج الاجتماعي من خلال أجهزة مكّنت من إنشاء ٤٥٠.٠٠٠ وظيفة إدماجية في عام ٢٠١١.

جيم - التقدم المحرز في مكافحة البطالة

التقليص الملموس لمعدل البطالة

٦٥ - يمكن تقييم نتائج سياسة التنمية في الجزائر من خلال ما حقّقه من وقف استفحال البطالة. وتُجدر الإشارة إلى أنه في الفترة من عام ١٩٩٠ إلى عام ١٩٩٧، كان معدل البطالة قد تضاعف، مؤثراً بالخصوص على الشباب طالبي العمل لأول مرة. وفي عام ٢٠٠٠، ومع معدل بطالة يقارب ٣٠ في المائة من القوة العاملة، كانت الجزائر أحد البلدان، ذات الدخل الفردي المماثل، الأكثر تأثراً من البطالة.

٦٦ - وبفضل سياسة مكثفة للاستثمارات العامة في الهياكل الأساسية للتنمية البشرية، والإصلاحات الهيكلية التي توخّت تنشيط الاقتصاد الوطني، والسياسات النشطة المتعلقة بسوق العمل، جرى تقليص معدل البطالة إلى ١٠ في المائة من القوة العاملة، وإن كان جزء لا يُستهان به من الوظائف المنشأة حديثاً يرتبط بالأجهزة المستخدمة في انتظار انطلاق النمو. وفي حين أن عدد السكان البالغين سن العمل قد ازداد بنسبة تقرب من ٢,٨ في المائة خلال العقد الأخير، فقد جرى تقليص عدد عاطلين عن العمل بما يفوق النصف، إذ انتقل هذا العدد من ٢,٦١ مليون في عام ٢٠٠٠ إلى ١,٠٨ مليون، عشرة أعوام بعد ذلك.

تقليص متواصل لمعدل بطالة الشباب

٦٧ - تقلصت قليلاً نسبة الشباب من السكان البالغين سن العمل خلال الفترة التي تخللت إحصاءي عام ١٩٩٨ وعام ٢٠٠٨، وذلك بسبب التحول الديمغرافي الذي سُجل في منتصف الثمانينات. ومنذ ذلك الحين، انعكس تقلص متوسط معدل البطالة على النقص الهائل في معدل بطالة الشباب. وقد جرى تخفيض معدل البطالة من ٣٥ في المائة في عام ٢٠٠٣ إلى ١٦,٥ في المائة في عام ٢٠١٠. وتُظهر هذه الإنجازات أثر الجهود المبذولة لتيسير الإدماج المهني للشباب عن طريق مختلف أجهزة الدعم.

ارتفاع طفيف في مشاركة النساء في سوق العمل

٦٨ - شهدت مشاركة المرأة في سوق العمل ارتفاعاً طفيفاً في الفترة من عام ٢٠٠٣ إلى عام ٢٠١٠، حيث انتقلت من نسبة ١٢,٣ في المائة من النساء البالغات سن العمل إلى نسبة ١٤,٢ في المائة. ويعود هذا التقدم الإيجابي أساساً إلى فرص العمل الجديدة التي وفرتها للنساء

أجهزة دعم الإدماج المهني وتنمية مبادرات بعث المشاريع. وفعلا، استفادت ٥٦٠ ٠١٥ امرأة، خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١١، من جهاز دعم الإدماج المهني، كما استفادت ٢٢ ٧٥٠ امرأة من عقود العمل المدعم. ومن جهة أخرى، أنشأت النساء ١١ ٢٤٧ مشروعا في إطار جهازي الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، في حين بدأ ما يقرب من ١٠٠ ٠٠٠ امرأة، في الفترة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١١، يعملن في مشاريع القروض الصغيرة.

التقدم المحرز في مجال التنمية البشرية

٦٩ - تدرج هذه النتائج بشكل أعم في تنفيذ سياسة إنمائية تولى للتنمية البشرية مكانة بارزة في أبعادها المتعددة التي يمثل العمل أحد محاورها الأساسية. وفي هذا الصدد، لا يزال تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بحلول عام ٢٠١٥، يُعدّ أولوية بالنسبة للجزائر، ويمثل بعدا هاما من أبعاد برامجها الإنمائية.

٧٠ - ودعم هذا الأداء في سوق العمل نسق في خلق العمالة بلغت نسبته في المتوسط ٥,٥ في المائة سنويا طيلة العقد. والعوامل المباشرة التي ساهمت في هذه الزيادة السريعة في خلق العمالة هي:

- نمو اقتصادي في ما عدا قطاع النفط والغاز - وهو المصدر الرئيسي للعمالة، واستقر النمو طوال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٠ بمعدل بلغ متوسطه ٥,٥ في المائة سنويا.
- إحداث عدد كبير من الوظائف المدعومة - فمنذ إنشاء أجهزة دعم خلق العمالة، جرى إدماج ما يقارب مجموعه ١ ٤٠٠ ٠٠٠ من الباحثين عن أول عمل لهم، في حين أتاح جهاز العمل بعقد مدعوم توظيف أكثر من ٤٩ ٠٠٠ شاب. وساندت أجهزة المساعدة على بعث المؤسسات (الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر)، من جانبها، تمويل ٥٢٧ ٠٠٠ مؤسسة صغرى ولدت أكثر من ١ ٠٥٠ ٠٠٠ وظيفة مباشرة.

٧١ - وأتاحت التدابير المتخذة في عام ٢٠١١ تحسين نتائج هذه الأجهزة إلى حد كبير، سواء من حيث الإدماج أو الاستثمار أو بعث المشاريع (انظر الجدول).

تطور أداء أجهزة التوظيف، الفترة ٢٠١٠-٢٠١١

٢٠١١	٢٠١٠	
٦٦٠ ٨١٠	٢٧٣ ١٤١	عدد المدجنين مهنيا
٢٤ ١٨٨	١٦ ٩٣٧	عدد التعيينات بعقد عمل مدعوم
١٦٨ ٧٢٢	٨٢ ٠٥١	عدد المشاريع التي جرى بعثها (الصندوق الوطني للتأمين من البطالة، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر)
٢٨٩ ٧٧٣	١٥٣ ٨٥٤	الوظائف المباشرة المولدة

- بذل جهد لتحديث مؤسسات الوساطة في سوق العمل وإدارة البرامج - تعلق هذا الجهد، بشكل خاص، بتوسيع مهام الصندوق الوطني للتأمين من البطالة لتشمل التدريب ودعم بعث المشاريع، وتأهيل وكالة التشغيل الوطنية بوصفها خدمة عامة مركزية للعمالة، وتحديث الأجهزة المتصلة بالعمالة وتعزيز وسائل تدخلاتها وإعادة تنظيم مهام مفتشية العمل وتعزيزها.

رابعاً - الرهانات والتحديات

٧٢ - يمثل الانخفاض الكبير في معدل البطالة أحد التطورات الرئيسية في سوق العمل على مدى السنوات العشر الماضية. ورغم التقدم المحرز، لا يزال البلد، مع ذلك، يواجه العديد من التحديات: ضعف فئات اجتماعية معينة، وديمومة مواطن العمل التي جرى إحداثها، وتنويع عملية النمو التي تدعم سياسات التنمية البشرية.

ألف - نحو نمو غني بمواطن العمل المنتجة والمستدامة

٧٣ - بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٠، خفضت الجزائر نسبة البطالة بمقدار ٢٠ نقطة مئوية من النمو. والتحدي الرئيسي هو المحافظة على نسبة الحد من البطالة هذه التي سجلت أثناء هذه الفترة، وخصوصاً بالنسبة للفئات الضعيفة من السكان. ولرفع هذا التحدي يتوخى البرنامج الخماسي ٢٠١٠-٢٠١٤ إنشاء ٣ ملايين وظيفة ناجمة عن بعث ٢٠٠ ٠٠٠ مؤسسة، وعن طريق برنامج تنمية القطاع الزراعي ومختلف أجهزة مساعدة الإدماج المهني والمساعدة على بعث المؤسسات.

تعزيز دعم تشغيل الشباب وبعث المؤسسات

٧٤ - رغم التقدم المحرز في خلق فرص العمل، لا تزال أوجه اللامساواة قائمة. وبالفعل، فقد اختلف نسق التقدم في الحد من البطالة وفق الفئات السكانية، مما أدى إلى أوجه تفاوت في سوق العمل. فمعدل البطالة لدى السكان الذين يتراوح سنهم بين ١٦ و ٣٤ عاما يظل، رغم اتجاهه نحو الانخفاض، أعلى من المتوسط الوطني بـ ٣,٥ نقاط. وإضافة إلى ذلك، يجب إحراز مزيد من التقدم في إدماج الشباب الباحثين عن أول وظيفة لهم في عالم العمل. وهذا الشاغل بالذات هو مصدر القرار المتخذ في شباط/فبراير ٢٠١١ بشأن تدابير تهدف إلى إعادة تنشيط أجهزة دعم تشغيل الشباب وبعث المشاريع. وأتاحت هذه التدابير مضاعفة عدد الشباب المدجنين في سوق العمل مرتين ونصف.

تلبية الاحتياجات المتزايدة من فرص العمل للنساء الناجمة عن تنامي دور المرأة في المجتمع

٧٥ - يُعتبر أيضا أن النساء في موقف غير موات في سوق العمل. ورغم وجود المرأة في العديد من قطاعات النشاط (الهيئات النظامية للدولة، أو التدريب، حيث تبلغ نسبة الإناث في التعليم أكثر من ٥٠ في المائة، أو العدالة، حيث يتبين من ملاك الموظفين أن نسبة الإناث تبلغ ٣٨ في المائة)، لم يرتفع معدل مشاركة للمرأة في سوق العمل إلا بنسبة ضئيلة: فوفقا لدراسة استقصائية عن العمل أجراها الديوان الوطني للإحصائيات، كانت نسبة ١,٥ فقط من أصل ١٠ نساء عاملة في عام ٢٠١٠. وعلاوة على ذلك، تؤثر البطالة في النساء الخريجات أكثر من الرجال. ويشكل هذا الأمر تحديا مزدوجا اقتصاديا واجتماعيا في الآن نفسه.

٧٦ - ويرتفع معدل مشاركة المرأة بسرعة كبيرة مع ارتفاع مستوى التعليم. إذ يبلغ ٧ في المائة للاتي لم يحصلن على شهادة جامعية، ولكنه يصل إلى ٤٠ في المائة للجامعيات. وبناء على ذلك، يبشر التقدم الكبير المحرز في مجال تعليم الفتيات بتوجه سريع نحو مستويات عالية في مشاركة المرأة في سوق العمل.

٧٧ - وبدء وزارة التضامن الوطني والأسرة للبرنامج المشترك للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ كان لتحقيق غاية مماثلة هي تعزيز الإدماج الاجتماعي للمرأة. وسيتواصل هذا الزخم، تدعمه إرادة لدى السلطات العليا في الدولة لتعزيز دور المرأة في الحياة السياسية، بواسطة التعديل الدستوري لعام ٢٠٠٨ والقانون المتعلق بتعزيز مشاركة المرأة الصادر في عام ٢٠١٢ اللذين يدعمان تمثيل المرأة في البرلمان، وبالتالي تعزيز مشاركتها الفعالة في تنمية البلد.

٧٨ - وتطلع المرأة هذا إلى المشاركة بقدر أكبر في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، الذي يدعمه ارتفاع مستواها التعليمي وتسانده إرادة لدى السلطات العامة لتعزيز دور المرأة في المجتمع، يطرح تحدي تسريع وتيرة خلق العمالة على مدى العقد القادم بغية القيام، من منطلق استشاري، باستيعاب الزيادة المتوقعة في القوة العاملة النسائية.

تطوير استدامة الوظائف المؤقتة بوضع هذا البعد في صلب أجهزة المساعدة للإسراع في خلق العمالة المستدامة والمنتجة

٧٩ - حقق تنفيذ سياسة وطنية في مجال العمالة على مدى العقد الماضي تقدما سريعا وملحوظا في الحد من البطالة. إذ انخفض عدد السكان العاطلين عن العمل منذ سبع سنوات إلى النصف بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠١٠. ومع ذلك، توجد نقاط ضعف. فقد شهد العمل المؤقت ارتفاعا ملموسا من ٣٠ في المائة من إجمالي العمالة في عام ٢٠٠٣ إلى ٣٧,٥ في المائة في عام ٢٠١٠. ومصدر هذا التطور هو بالخصوص انخفاض حصة العمالة في القطاع العام المواقي أكثر لعرض عقود عمل مستدامة. وعلاوة على ذلك، ووفقا لبيانات الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية والديوان الوطني للإحصائيات، يُقدر أن نسبة العمال المشمولين بالضمان الاجتماعي تبلغ ٧٥ في المائة من إجمالي العمال في عام ٢٠١٠، وهو ما يمثل قرابة ٤,٩ ملايين عامل. ومع ذلك، فإن درجة التغطية أقل من ذلك بكثير بين العاملين لحسابهم الخاص.

٨٠ - وتدعو هشاشة فئات معينة من السكان إلى إعطاء دفعة جديدة لزيادة استدامة العقود والتغطية الاجتماعية في القطاع الخاص. وتتخذ السلطات العامة إجراءات حيوية في هذا الاتجاه بتشجيع التوظيف لفترات أطول من سنة واحدة، خصوصا بتخفيض حصة أرباب العمل في اشتراكات الضمان الاجتماعي، مع اتخاذ تدابير، منها بالخصوص تدابير شباط/فبراير ٢٠١١، لتحسين نظام عقد العمل المدعوم وجعله أكثر جاذبية.

باء - نحو تنويع عملية خلق العمالة من أجل تقليص تعرضها للصدمات الخارجية

تنويع مصادر النمو الاقتصادي لضمان استدامة سياسة التنمية البشرية على المدى الطويل

٨١ - إذا كان تنشيط الاقتصاد على أساس استراتيجية للتنمية الاقتصادية المستدامة والمحلية هو المكون الأساسي لسياسة العمالة، فإن عملية خلق فرص العمل لا تزال تُموّل، في جزء كبير منها، من موارد ميزانية الدولة. ويتمثل التحدي اليوم في تنويع مصادر خلق العمالة وتعزيز مشاركة المؤسسات في عملية خلق العمالة من أجل الحد من تعرض هذه العملية للصدمات الخارجية، وبشكل أعم، في تنويع مصادر النمو الاقتصادي لضمان استدامة سياستنا القائمة على التنمية الاجتماعية والبشرية على المدى الطويل.

تطوير الشعب الصناعية ذات القيمة المضافة العالية في مجال العمالة والتي يتيح لها البلد مزايا تنافسية: صناعات الأغذية الزراعية نموذجاً

- ٨٢ - تهدف الإجراءات الجارية إلى تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات، بما فيها المؤسسات العاملة في قطاعات ذات إمكانات عالية على خلق العمالة وعلى تحقيق قيمة مضافة، مثل قطاع الأغذية الزراعية الذي يوظف ٤٠ في المائة من القوة العاملة الصناعية.
- ٨٣ - ويهدف برنامج دعم قطاع صناعات الأغذية الزراعية في بعده التحفيزي إلى:
 - تعزيز تنمية الإنتاج الوطني للاستغناء عن الاستيراد واستغلال فرص التصدير؛
 - تحديث مؤسسات هذا القطاع؛
 - دعم الجوانب المتعلقة بالتوجيه وتشجيع المؤسسات على اعتماد نهج ضمان الجودة.
- ٨٤ - ويهدف البرنامج في بعده المتعلق بدعم هياكل الدعم الأساسية إلى:
 - الترويج لمجموعي أنشطة أجريتا في شكل مشروعين رائدين في شعبة تصنيع الطماطم وفي شعبة التمر؛
 - إنشاء مركز تقني في صناعة الأغذية الزراعية لدعم تطوير هذا القطاع؛
 - إنشاء ثلاثة اتحادات للمؤسسات المصدرة في مجال صناعة الأغذية الزراعية.

تشجيع الصادرات في ما عدا صادرات النفط والغاز

- ٨٥ - يعرّض تركيزُ صادرات البلد على النفط والغاز بشكل كبير النمو الاقتصادي إلى التقلبات الطارئة في الظروف الخارجية. ويهدف دعم الطابع المحلي للنمو الاقتصادي وعملية خلق فرص العمل، جرى تعزيز نظام حوافز للتصدير، لا سيما بالتوسع في النفقات التي يأذن بها الصندوق الخاص لتشجيع الصادرات، وبإعفاء عمليات التصدير من الضرائب على الأرباح، وبدعم الدولة ذي الأولوية لمطابقة المنتجات المعدة للتصدير للمقاييس، إضافة إلى المساعدة التي تقدمها الدولة إلى تكوين المهن المرتبطة بالتصدير.
- ٨٦ - وتندرج جميع هذه التدابير في سياق سياسة شاملة لتنويع الاقتصاد. وتدخل هذه السياسة، بحكم ضرورتها المطلقة، في نطاق التحول الهيكلي للاقتصاد عن طريق الاستراتيجية الوطنية للتنمية الاقتصادية التي تسعى السلطات العامة اليوم إلى تنفيذها، والتي حاولنا في هذا العرض تسليط الضوء على خطوطها الرئيسية.